

## واقع العلاقات الاقتصادية الصينية الإفريقية وتداعياتها المستقبلية.

### *The reality of Chinese-African economic relations and their future repercussions.*



د/ مكي أحمد

جامعة الجزائر 03 (الجزائر)

مخبر الدراسات في العلاقات الدولية

[Ahmedmekki3126@gmail.com](mailto:Ahmedmekki3126@gmail.com)

تاريخ النشر: 2023/12/31

تاريخ القبول: 2023/12/14

تاريخ الارسال: 2023 /09/13

#### ملخص:

إن العلاقات الصينية مع قارة إفريقيا ضاربة في القدم وتعود إلى حوالي ألف سنة، والتي نشأ عنها طريق الحرير في شقيه البري والبحري والذي كان يربط الصين مع قارات العالم الثلاث آسيا، أوروبا وإفريقيا، حيث أدت العلاقات التجارية والاقتصادية إلى ترسيخ العلاقات السياسية والدبلوماسية بين الصين وبقية الدول، لكن في القرن الأخير سيطرت الدول الغربية على كل الجوانب السياسية والاقتصادية والأمنية، وهذا ما دفع بالصين إلى إعداد الخطط والبرامج من أجل إعادة بعث طريق الحرير وكسب مكانة على الصعيد الدولي والحفاظ المكتسبات والمصالح الصينية في قارة إفريقيا، ويبقى هدف الصين الرئيسي هو الحصول على مصادر الطاقة المختلفة وبأقل التكاليف.

**الكلمات المفتاحية:** التجارة، الموارد الطبيعية، الاستثمار، الطاقة، العلاقات الاقتصادية، الرأسمال الأجنبي.

#### Abstract:

The Chinese relations with the continent of Africa are very old and go back to about a thousand years, from which the Silk Road arose in both its land and sea parts, which connected China with the three continents of the world, Asia, Europe and Africa, as trade and economic relations led to the consolidation of political and diplomatic relations between China and the rest of the world. countries, but in the last century Western countries dominated all political, economic and security aspects, and this prompted China to prepare plans and programs in order to revive the Silk Road and gain status at the international level and preserve Chinese gains and interests in the continent of Africa, and China's main goal remains to obtain Various energy sources at the lowest costs.

**key words:** Trade, Natural Materials, Investment, Foreign Capital, Economic Relations

**مقدمة:**

إن العلاقات الصينية الإفريقية ضاربة في التاريخ، حيث نشأت منذ نشأة طريق الحرير التاريخي منذ آلاف السنين ولكن في القرن الواحد والعشرين تطورت العلاقات أكثر بين الطرفين، وهذا لوجود المصالح المشتركة التي تجمع الصين بدول القارة، وما يميز هذه العلاقات هو أن الطرف الصيني يستعمل أسلوباً جديداً في المعاملات وهو الأسلوب الناعم وعدم تدخله في الشؤون السياسية الداخلية للدول، وهذا على عكس الدول الغربية ذات التوجه الاستعماري، ولقد تعددت مجالات التعاون بين الصين والدول الإفريقية من الاقتصاد إلى السياسة إلى التعاون في المجال العسكري، وكانت هذه العلاقات نواة لتأسيس المنتدى الصيني الإفريقي للتعاون سنة 2000، حيث أن التواجد الصيني شمل أغلب دول القارة، ومما زاد من متانة العلاقات ارتفاع حجم المبادلات حيث أصبحت الصين كشريك أساسي في إفريقيا، حيث ارتفع حجم المبادلات من 14% عام 2000 ليصل إلى حدود 16% سنة 2017 بقيمة مالية قدرت بـ 170 مليار دولار واستمر حجم المبادلات ليصل إلى حدود 187 مليار دولار سنة 2020.

كما ساهمت الصين بإمداد دول القارة باللقاحات عند انتشار الجائحة، حيث تبرعت لـ 50 دولة إفريقية باللقاح، كما أن الاستثمار الصيني في دول العالم بلغ نحو 385.7 مليار دولار بين سنة 2005-2012. **الإشكالية:** ومن خلال التقديم السابق أقوم بطرح الإشكالية الآتية: ما مدى تطور العلاقات الاقتصادية الصينية الإفريقية؟ وما هي تداعياتها المستقبلية؟

**هدف الدراسة:** أهداف من خلال هذه الدراسة إلى التطرق إلى تطور العلاقات الصينية الإفريقية في المجال الاقتصادي، من حيث حجم المبادلات التجارية والاستثمار بكل أشكاله وفي مختلف المجالات. **أهمية الدراسة:** هذه الدراسة تلقي الضوء على العلاقات الصينية الإفريقية في المجال الاقتصادي منذ إنشاء المنتدى الصيني الإفريقي عام 2000، وهذا في ظل التغيرات الاقتصادية وارتفاع في أسعار الطاقة وأسعار المواد الغذائية الأساسية وكذلك في ظل الظروف الأمنية والسياسية العالمية والقارية.

- **منهجية الدراسة:** استخدم في هذه الدراسة المنهج الوصفي التحليلي، لأنه الأنسب للدراسات التي تتعلق بالمجال الاقتصادي وهذه الدراسة تطبيقية تستخدم فيها المؤشرات الاقتصادية للتعبير عن الظاهرة.

**فرضيات الدراسة:**

- العلاقات الاقتصادية الصينية الإفريقية له بعد تنافسي.
- قاعدة رابح رابح واستعمال إستراتيجية القوة الناعمة تخدم الطرفين على سواء.
- التغيرات الاقتصادية العالمية أثرت سلباً على مستقبل العلاقات الاقتصادية الإفريقية الصينية.

**تقسيم الدراسة:** لقد قمت بتقسيم الدراسة إلى ثلاثة محاور أساسية

- التطور التاريخي للعلاقات الاقتصادية الصينية الإفريقية.
- المبادلات التجارية والاستثمارات الصينية في إفريقيا.
- مستقبل العلاقات الصينية الإفريقية.

## 1- التطور التاريخي للعلاقات الاقتصادية الصينية الإفريقية.

إن حضور الصين في القارة الإفريقية ليس وليد القرن الحادي والعشرين وإنما هو امتداد لأكثر من ألف سنة من العلاقات التاريخية والاقتصادية، فلقد جابت بواخر البحار الصيني "تشنغ خه" سواحل إفريقيا الشرقية محملة بالأواني الخزفية والأقمشة لتعود محملة بالمنتجات الزراعية الإفريقية، وزادت العلاقات اتصالاً وامتانة بعد الوحدة الصينية بزعامه "ماوتسي تونغ" تحت اسم الصين الواحدة (سعيد، 2021، ص 56)، حيث تطورت العلاقات مع انعقاد مؤتمر باندونغ بأندونيسيا في 08 أبريل 1956 وكان المؤتمر مؤسساً لحركة عدم الانحياز التي كانت تضم دولاً من آسيا وإفريقيا، حيث كرس عشرة مبادئ أساسية، خمسة منها للتعايش السلمي وتمثلت في احترام سيادة الدول وعدم الاعتداء على الآخرين وعدم التدخل في شؤونهم الداخلية والمساواة بين الدول في تحقيق المنفعة المتبادلة وقد كان للوفد الصيني الدور الأساسي في تحقيق التضامن بين دول إفريقيا وآسيا، وخلق كتلة ثالثة لا تنحاز لأي قطب من الأقطاب المسيطرة، وتدافع عن القضايا المصرية كما تدعو إلى تصفية الاستعمار، ومساعدة الدول الخاضعة للاستعمار على التحرر (سعيد، 2021، ص 57)، كما تعتبر الصين أكبر دولة نامية عانت من الاستعمار حيث فقدت أكثر من 30 مليون قتيل في كفاحها ضد الاستعمار الياباني، كما أن الدول الإفريقية ساعدت الصين في طرد مندوب تايوان من الأمم المتحدة سنة 1971 وإقرار جمهورية الصين الشعبية (سعيد، 2021، ص 57).

لقد أصبحت قوة اقتصادية تنافس الولايات المتحدة الأمريكية والدول الغربية، وهذا ما زاد من طموحاتها في تطوير علاقاتها بقارة إفريقيا حيث تشير كل التقديرات السياسية والاقتصادية إلى ظهور تكتلات وقوى جديدة من شأنها التأسيس لنظام اقتصادي عالمي جديد يزيل شبح الأحادية القطبية إلى عالم متعدد الأقطاب تتوازن فيه القوى من الناحية الاقتصادية والسياسية والأمنية العسكرية (جيهان عبد السلام عباس، 2022 ص 173-174).

ولقد كان التقارب الصيني الأمريكي بين سنة 1949 و 1972، لكن مع بروز تيار إصلاحى يدعو إلى التمسك بالعادات والتقاليد ومواجهة التأثيرات الغربية تغير الموقف الصيني تجاه الولايات المتحدة الأمريكية وكان على رأس دعاة الإصلاح "دنگ سياو دنگ" الذي يعتبر ليبرالياً اقتصادياً ومحافظاً سياسياً، وعند تولي "دنگ سياو دنگ" الحكم دعى إلى التخلي عن النهج الإيديولوجي "الماوي" الذي كان يدعو إلى العزلة والانغلاق الاقتصادي واستبداله بالبراغماتية من أجل تطوير الاقتصاد الصيني (وليد عبد الحى، 2000، ص 51).

وهكذا دخلت الصين نوعاً جديداً من الإصلاحات الاقتصادية، معتمدة على التكنولوجيات والرساميل الأجنبية، كما اقتبست الصين هذا النموذج من النموذج السوفياتي مضافاً إليه اقتباسات مستعارة من الدول الغربية، وفي 1978 طبق "دنگ سياو دنگ" نموذج اقتصاد السوق الاشتراكي وهذا ما أدى إلى انفتاح الصين على أغلب دول العالم (قط سمي، 2007-2008 ص 38-41).

وتم إنشاء منتدى التعاون الصيني الإفريقي سنة 2000 وكانت مصر أول دولة تشاورت مع الصين لإنشاء

المنتدى، حيث يعقد المنتدى جلساته كل 03 سنوات بالتناوب بين الصين وإفريقيا، ويهدف هذا المنتدى إلى تحقيق تنمية مشتركة للجانبين الصيني والإفريقي.

والدافع الرئيس للصين من إنشاء هذا المنتدى هو الجانب الاقتصادي حيث أن إفريقيا مليئة بالثروات والمعادن التي من شأنها تدعيم الاقتصاد الصيني وتطويره على المدى البعيد، كما أن إفريقيا تعتبر سوقا مفتوحا للبضائع والمنتجات الصينية المختلفة، أضف إلى ذلك فرص التجارة والاستثمار، حيث ساهمت هذه العلاقات بزيادة معدلات النمو الاقتصادي لدى الجانبين (سعيد سعيد، 2021، ص 57).

## 2- المبادلات التجارية والاستثمارات الصينية في إفريقيا.

### 1-2 المبادلات التجارية بين الصين ودول إفريقيا..

عرفت المبادلات التجارية الصينية تطورا كبيرا حيث تضاعفت بنحو 10 مرات منذ بداية القرن الواحد والعشرون، فبعد أن انتزعت الصين نصف الأسواق الإفريقية منذ عام 2000، أصبحت الشريك الثاني بعد الولايات المتحدة الأمريكية كما تفوقت على فرنسا، حيث وصل حجم مبادلاتها مع إفريقيا سنة 2012 ما يقارب 197.4 مليار دولار بنسبة نمو قدرت ب 19.3%، كما شكلت الصادرات نحو إفريقيا 85.32 مليار دولار بنسبة 16.7%، أما الواردات فبلغت 113.71 مليار دولار بنسبة 21.4%، حيث تطور حجم المبادلات التجارية بين سنة 1992- 2011 من مليار إلى أكثر من 140 مليار دولار، أما في سنة 2013 فوصل حجم المبادلات إلى أكثر من 200 مليار دولار ليتجاوز بذلك حجم المبادلات التجارية الأمريكية بإفريقيا (لحسن الحسناوي، دس، ص 110).

ولتشجيع المبادلات التجارية قامت الصين ابتداء من سنة 2012 بإلغاء الرسوم الجمركية لأكثر من 60% من صادرات 30 دولة إفريقية لها علاقات دبلوماسية مستقرة مع الصين، وتبقى المبادلات التجارية مركزة في الأساس مع 06 دول إفريقية وهي جنوب إفريقيا ومصر والجزائر والمغرب وبنين ونيجيريا، في حين أن 70% من الواردات الصينية تأتي من أربع دول إفريقية وهي أنغولا وجنوب إفريقيا والسودان (هذه البيانات الإحصائية تتعلق بالسودان قبل التقسيم) وجمهورية الكونغو، وتتكون نسبة الصادرات نحو إفريقيا من الآلات الصناعية والبضائع والمواد الغذائية والمواد الكيميائية، كما يشكل النفط 70% من واردات الصين وتستورد أغلبه من أنغولا والسودان (لحسن الحسناوي، دس، ص 111).

وتتركز الواردات الصينية في الأساس في مواد الطاقة، حيث تستورد أكثر من ثلث طاقتها من إفريقيا، وهي أكبر مستورد للطاقة في العالم بعد الولايات المتحدة الأمريكية بقرابة 7 ملايين برميل يوميا سنة 2013 ومن المتوقع أن تتفوق على الولايات المتحدة الأمريكية في السنوات القادمة حيث أن استهلاك الصين للنفط ارتفع من 4.2 مليون برميل يوميا سنة 1997 ليصل إلى 9 ملايين برميل يوميا سنة 2020. كما أن الإنتاج الصيني للنفط بلغ سنة 2005 حوالي 3.07 مليون برميل يوميا واستهلك نحو 6.5 مليون برميل يوميا بعجز يومي قدره 3 مليون برميل يوميا تستورده من الخارج، في حين يتوقع أن يصل الاستهلاك الصيني سنة 2030 إلى حوالي 15.7 مليون برميل يوميا، أما بحلول سنة 2045 فسيصل إلى استهلاكها إلى

حوالي 45% من حاجياتها الطاقوية (لحسن الحسناوي، دس، ص 111-112).

كما تملك القارة الإفريقية ثروة طبيعية هائلة حسب المعهد الجيولوجي الأمريكي، فهي تملك نحو 30% من الاحتياطي العالمي من المواد المعدنية، كما أن أجزاء من القارة لم تشملها المسوحات الجيولوجية، وهذا يرشح القارة الإفريقية أن تكون المورد الأساسي للصناعة في العالم مستقبلا، كما أن أراضيها الشاسعة تمثل 35% من مساحة العالم بمساحة تقدر بـ 33 مليون كلم<sup>2</sup> يستغل منها أقل من 7% (لحسن الحسناوي، دس، ص 105-106).

كما أصبحت الصين من أهم الشركاء لإفريقيا في المعادن حيث استوردت 4 أضعاف ما استورده الاتحاد الأوروبي (لحسن الحسناوي، دس، ص 114)، كما تملك الصين أكبر احتياطي نقدي في العالم بـ 3 تريليون دولار سنة 2017، كما تم ضم العملة الصينية الإيوان إلى سلة حقوق السحب الخاصة في أكتوبر سنة 2016، وبدأت الصين بالتخلي تدريجيا عن التعامل بالدولار، خاصة في المعاملات النفطية كما كانت هذه الخطوة من المبادرات التي تبنتها دول البريكس في التجارة البينية باستعمال العملات المحلية بنظام المقايضة بشراء الذهب بدلا من الدولار الأمريكي (فاطمة الزهراء أحمد، 2022، ص 305-306).

ومن أبرز الدول المستفيدة من التبادل التجاري الصيني الإفريقي أنغولا بحجم تجاري بلغ 17.6 مليار دولار، تليها جنوب إفريقيا بـ 16.6 مليار دولار والسودان بـ 6.39 مليار دولار ومصر بـ 5.86 مليار دولار ونيجيريا بـ 6.37 مليار دولار، كما تستورد الصين من إفريقيا جملة من المواد الغذائية بنحو 2.33 مليار دولار (هذه الإحصائيات تتعلق بسنة 2013) من بينها القطن والبرتقال من مصر والكافو من غانا والبن من أوغندا والزيتون من تونس والسهم من أنغولا والخمر من جنوب إفريقيا بالإضافة إلى النحاس والحديد والبترو من كل من أنغولا والسودان ونيجيريا خاصة، بالإضافة إلى الجلود والرخام والنسيج والمعادن من بقية الدول الأخرى، كما أن الدول الإفريقية ترحب بالصين كشريك اقتصادي ومستثمر في قارة إفريقيا (صليحة محمدي، 2017، ص 133).

## 2-2 الاستثمارات الصينية في إفريقيا.

إن أهم الاستثمارات التي تستغلها الصين في إفريقيا هو المجال الطاقوي حيث أنها تستورد حوالي 30% من النفط الإفريقي سنة 2011، كما تقوم الإستراتيجية الصينية على تقديم مساعدات للدول الإفريقية في مقابل الحصول على الطاقة، مع تعزيز الروابط وتسريع معدلات النمو، مع سعيها إلى الحصول على مصادر الطاقة من مصادرها الأولية وبأقل الأسعار، وما يؤكد هذا الطرح أن الصين أغلب معاملاتها الاقتصادية مع الدول المنتجة للنفط، مثل نيجيريا والسودان وأنغولا، كما أن الشركات الاستثمارية الصينية تتواجد في كل من الجزائر وليبيا في الشمال الإفريقي وفي الغرب الإفريقي في كل من نيجيريا وأنغولا وغينيا وغينيا الاستوائية والغابون، وفي وسط إفريقيا في كل من تشاد والكونغو برزافيل وفي منطقة القرن الإفريقي في كل من السودان وأثيوبيا (علي العطري، 2019-2020، ص 187).

كما وقعت الصين عدة اتفاقيات شراكة مع الدول الإفريقية، حيث وقعت اتفاقا مع نيجيريا سنة 2015، يقضي الاتفاق بمنح الصين 800 مليون دولار مقابل الحصول على 30 ألف برميل يوميا كما قامت بشراء 45% حقل أكبو النيجري بقيمة 7.2 مليار دولار، ولقد انضمت كشريك في حقل بحري في أنغولا برأس مال قدره 725 مليون دولار أمريكي (علي العطري، 2019-2020، ص 187)، كما اتجهت الصين إلى تطوير علاقاتها بدولة تشاد وهذا رغم أن لها علاقات دبلوماسية مع تاوان، ومن جهة أخرى لجأت تشاد إلى الشريك الصيني من أجل ملأ الفراغ الذي تركته الشركات الأمريكية، حيث قطعت تشاد بموجبه علاقاتها بتاوان، كما أنها تمتلك احتياطي نفطي يقدر 900 مليون برميل بمتوسط إنتاج يومي يقدر بـ 250 ألف برميل توجه أغلبها للتصدير (علي العطري، 2019-2020، ص 188).

ولقد استغلت الصين خروج الولايات المتحدة من السودان سنة 1995 لتحظى باستثمارات نفطية كبيرة في السودان، حيث أصبح أكثر من نصف صادرات السودان النفطية تصدر باتجاه الصين، وتمكنت شركة النفط الصينية من شراء 40% من أسهم شركة النيل الأعظم النفطية والتي تنتج أكثر من 300 ألف برميل يوميا، كما قامت شركة سيوباك الصينية من إنشاء خط أنابيب بطول 1500 كلم لنقل الإنتاج إلى ميناء بور سودان ثم إلى البحر الأحمر ومنها إلى ناقلات النفط المتجهة إلى الصين (علي العطري، 2019-2020، ص 188-189).

ومن الناحية السياسية فقد كثفت الصين استثماراتها النفطية في قارة إفريقيا بتكثيف المسؤولين الصينيين من جهودهم السياسية والدبلوماسية، كما تقوم الصين بتوريد السلاح لدول القارة بعدما تخلت أمريكا عن ذلك، حيث أن الاختراق الصيني للنفوذ الأمريكي في مناطق تتركز النفط جاء نتيجة استعمال الصين لأسلوب القوة الناعمة وهذا ما ولد صراعا للمصالح بينها وبين الدول الغربية في مقدمتها أمريكا، كما حصلت الصين على الدعم الكامل في المواقف الدولية من طرف دول القارة، بالتأييد الكامل للصين في قضية تاوان.

الخريطة 01: الاستثمارات الصينية في إفريقيا حسب الدول (بالمليار دولار).



المصدر : مركز الناطور للدراسات والأبحاث، مرتكزات النفوذ الصيني المتصاعد في شمال إفريقيا، 18 أكتوبر 2019، على الرابط (<https://www.naturcentrs.com/>): الاثنين 10 أبريل 2023.

من خلال الشكل في الأعلى يتبين أن الصين كانت حاضرة في أغلب دول القارة وفي كل المجالات الاستثمارية وهذا يوضح إستراتيجية المستقبلية للصين في جعل إفريقيا كشريك اقتصادي بدون منازع، وتوسع الصين في القارة يهدد المصالح الغربية بشكل مباشر، كما أن الاستثمار الصيني شمل حتى النقل والبنى التحتية والقطاع الزراعي والذي كان مغيبا في السابق.

فمن خلال الخريطة يتوضح أن الصين تستثمر في أغلب دول القارة ماعدا الصومال وإفريقيا الوسطى وبوركينا فاسو وغينيا بيساو، حيث استثمرت في إمداد خطوط النفط في جيبوتي وإثيوبيا، وفي خطوط السكك الحديدية في كل من جيبوتي وإثيوبيا وكينيا وأوغندا وتنزانيا وملاوي وزمبيا وأنغولا ونيجيريا وغانا، وفي قطاع الموانئ البحرية في كل من السودان وجيبوتي وكينيا وتنزانيا وملاوي وموزنبيق وناميبيا وجمهورية الكونغو الديمقراطية والكونغو والغابون وتوغو وساحل العاج ومصر.

### 3-2 توزيع الاستثمارات الصينية حسب الدول

الجدول رقم 01: توزيع الاستثمارات الصينية وترتيبها حسب الدول.

| الترتيب | الدولة                      | حجم الاستثمار (مليار دولار) |
|---------|-----------------------------|-----------------------------|
| 1       | الجزائر                     | 18,69                       |
| 2       | إثيوبيا                     | 16,89                       |
| 3       | أنغولا                      | 16,52                       |
| 4       | مصر                         | 12,2                        |
| 5       | نيجيريا                     | 12,2                        |
| 6       | كينيا                       | 10,19                       |
| 7       | جنوب إفريقيا                | 9,55                        |
| 8       | موزنبيق                     | 9,06                        |
| 9       | غينيا                       | 8,71                        |
| 10      | جمهورية الكونغو الديمقراطية | 7,98                        |
| 11      | زمبابوي                     | 7,72                        |
| 12      | تشاد                        | 7,68                        |
| 13      | السودان                     | 7,09                        |
| 14      | تنزانيا                     | 6,76                        |
| 15      | أوغندا                      | 6,64                        |
| 16      | غانا                        | 5,26                        |
| 17      | الكونغو                     | 4,03                        |

|    |                   |        |
|----|-------------------|--------|
| 18 | النيجر            | 3,61   |
| 19 | زمبيا             | 3,6    |
| 20 | كامرون            | 3,05   |
| 21 | ناميبيا           | 2,85   |
| 22 | ليبيا             | 2,6    |
| 23 | جنوب السودان      | 2,31   |
| 24 | غينيا الاستوائية  | 2,3    |
| 25 | غابون             | 1,52   |
| 26 | بوتسوانا          | 1,44   |
| 27 | ساحل العاج        | 1,41   |
| 28 | موريشيوس          | 1,35   |
| 29 | موريتانيا         | 1,32   |
| 30 | المغرب            | 1,04   |
| 31 | السنغال           | 0,95   |
| 32 | توغو              | 0,75   |
| 33 | ملاوي             | 0,71   |
| 34 | إريتريا           | 0,4    |
| 35 | مدغشقر            | 0,29   |
| 36 | مالي              | 0,26   |
| 37 | بنين              | 0,24   |
| 38 | رواندا            | 0,24   |
| 39 | تونس              | 0,11   |
| 40 | ليبيريا           | 0,11   |
|    | مجموع الاستثمارات | 199.63 |

المصدر: من إعداد الباحث انطلاقاً منة معطيات الخريطة رقم 01

من خلال الجدول نلاحظ أن الاستثمارات الصينية في إفريقيا تركزت بشكل كبير في الدول البترولية، حيث كانت عشر دول الأولى دول منتجة للطاقة وكانت في مقدمتها الجزائر بحجم استثمار قدر بـ 18.69 ثم تأتي بعدها أثيوبيا بحجم استثمار قدر بـ 16.5 ثم تأتي بعدها أنغولا بـ 16.52 مليار دولار ثم تأتي مصر ونيجيريا

بحجم استثمار قدر بـ 12.2 مليار دولار ثم تأتي كينيا بـ 10.19 ثم جنوب إفريقيا بـ 9.55 ثم موزنبيق بـ 9.06 مليار دولار ثم تأتي بعدها غينيا بـ 8.71 مليار دولار ثم الكونغو الديمقراطية في المرتبة العاشرة بـ 7.98 مليار دولار، ثم تأتي بقية الدول الأخرى بحجم استثمار يتراوح بين 0.1 مليار دولار و 7.7 مليار دولار، كما أن الحجم الإجمالي للاستثمارات الصينية في إفريقيا بلغ حوالي 199.63 مليار دولار.

#### 4-2 توزيع الاستثمارات الصينية في إفريقيا حسب القطاع.

##### جدول رقم 01: توزيع الاستثمارات الصينية في إفريقيا حسب القطاع.

| القطاع           | النقل والبنى التحتية | الطاقة | المعادن | السكن | الخدمات | التكنولوجيا، المالية والبنوك، الزراعة | قطاعات أخرى |
|------------------|----------------------|--------|---------|-------|---------|---------------------------------------|-------------|
| نسبة الاستثمار % | 33                   | 33     | 11      | 11    | 2       | 6                                     | 4           |

المصدر: من إعداد الباحث بناء على معطيات منقولة من العنوان الإلكتروني ( <https://www.brookings.edu/africa-in-focus> 06/09/2018)، بتاريخ: 2023/4/13 23:44 د

من خلال الجدول رقم 01 نلاحظ أن الاستثمارات الصينية شملت كل القطاعات الحيوية، وتركزت في قطاعين أساسيين وهما قطاع الطاقة وقطاع النقل والبنى التحتية بنسبة 33% لكل منهما، أما بقية القطاعات الأخرى فكانت نسبة الاستثمار بها 11% لكل من قطاعي المعادن والسكن أما كل من قطاع التكنولوجيا وقطاع المالية والبنوك والزراعة فلا تتعدى نسبة الاستثمار فيها مجتمعة 6%، مما يدل أن الصين لا تستثمر إلا فيما يحقق لها مصلحة اقتصادية.

كما تشكل المساحة الزراعية في إفريقيا نحو 60% من إجمالي المساحة الصالحة للزراعة في العالم وهي مستغلة بنسبة 25% فقط ولكن بعد الأزمة العالمية لسنة 2008 أصبح الاستثمار في القطاع الزراعي من الأولويات، حيث استثمرت الصين في القطاع الزراعي في 13 دولة إفريقية سنة 2004، وبحلول 2007 أصبحت 33 دولة حيث تم تخصيص 13 دولة منها للاستثمار في المحاصيل الزراعية مثل زراعة التبغ في زيمبابوي وألبان الكتان في تنزانيا والقطن في مصر والخضر والفواكه في الغابون والفواكه والمكسرات في نيجيريا (شريفه كلاع، نوفمبر 2017، ص 200-201)، وبعد سنة 2008 أصبحت الصين تهتم أكثر بالمجال الزراعي عن طريق شراء الأراضي ودعم شركاتها المتخصصة، حيث تمتلك الصين 239 مليون هكتار من الأراضي والفلاحة الإفريقية في 21 دولة و 43% منها موجود في الكامرون ويستخدم في إنتاج المطاط، كما قامت الصين بإنشاء 14 مركزا متخصصا في التكنولوجيا الزراعية في كل من (موزمبيق، السودان، تنزانيا، إثيوبيا، الكامرون، توغو، زامبيا، ليبيريا، البينين، جنوب إفريقيا، أوغندا، رومانيا، الكونغو برازافيل، زيمبابوي) (أحمد سامي السيد، 2016، ص 278)، كما استخدمت الصين كل الفواعل الاقتصادية في الاستثمار الزراعي في قارة إفريقيا.

والصين من خلال إستراتيجيتها اعتمدت على طرق الإغراء والمساعدات المالية والقروض المنخفضة الفائدة، وهذه الإستراتيجية نجحت الصين في الهيمنة الاقتصادية في قارة إفريقيا.

وأهم الخطط التي اعتمدها الصين لتحديث القطاع الفلاحي في إفريقيا (علي العطري، 2019-2020،

ص (203):

- مباشرة مشاريع تنمية فلاحية في 100 قرية إفريقية، حيث تعمل على تكييف الخبرة الصينية وتحسين الإنتاج
- إرسال 30 فريقا من الخبراء الفلاحيين إلى إفريقيا قصد وضع استراتيجيات فلاحية وتشجيع التبادل المعرفي، وإجراء البحوث لتحسين القدرات التنموية الإفريقية.
- محاولة دمج المعارف الفلاحية الصينية الإفريقية من أجل رفع جودة البذور وتحسين نسل المواشي والدواجن.
- تقديم مساعدات غذائية عاجلة للمناطق التي تعرف أزمات وجفافا وتخصيص 15 مليار دولار بالتنسيق مع المنظمات الدولية.

#### 4- مستقبل العلاقات الصينية الإفريقية.

إن مستقبل العلاقات الاقتصادية الإفريقية مرهون بحجم المبادلات التجارية بين الطرفين ، وهذا المستقبل يعرف من خلال المنتديات الاقتصادية والثقافية والإعلامية بين الطرفين، والصين تولي اهتماما كبيرا لتنفيذ الحملات الثمانية المتمثلة في (التنمية الصناعية، ربط المنشآت، تسهيل التجارة، التنمية الخضراء، بناء القدرات، الصحة والتواصل، السلم والتعاون ولأمن) وقد اعتمد في خطة بكين لمنتدى التعاون الصيني الإفريقي "فوكاكا" للفترة 2019-2021 (سعيد سعيد، 2021 ، ص 62).

فمنذ 11 عاما والصين يفوق حجم مبادلاتها التجارية 200 مليار دولار سنويا، كما وقفت الصين مع إفريقيا لمكافحة فيروس كورونا، كما أن التواجد الصيني في إفريقيا هو بديل عن التواجد الغربي ضمن سياسة سلمية في التعامل مع الدول الإفريقية، كما حقق التواجد الصيني توازنا في القوى الدولية بالقارة السمراء، كما أن مكانة إفريقيا تعززت في المحافل الدولية، والصين تعترم رفع شعار حول تلازم التنمية المحققة للبلدان الإفريقية ضمن مبادرة الحزام والطريق مع أجندة التنمية المستدامة 2030 للأمم المتحدة والتنمية المستدامة 2063 للاتحاد الإفريقي، ومن الأشياء التي تجعل العلاقات دوما في تطور وتحسن هو احتواء إفريقيا على 17 معدنا من بين 50 معدنا حول العالم وباحتياطي ضخمة ومن هذه المعادن تمتلك إفريقيا أكبر احتياطي في البوكسيت والفروكوم والماس والذهب والمغنيزيوم والفوسفات والمعادن البلاتينية، كما يقدر الخبراء حجم احتياطي النفط الإفريقي من 8% إلى 9% من الاحتياطي العالمي ما يعادل 100 مليار برميل خام، مع سرعة وسهولة استخراجها ونقلها (سعيد سعيد، 2021 ، ص 62) ، حيث أن المقومات الإفريقية الجيو اقتصادية هي ما دفعت الصين إلى إقامة شراكة إستراتيجية معها، ويرى الخبراء الصينيون أن من الصعب المحافظة على معدل نمو ثابت 9 % لأن الطاقة المحلية الصينية ستنخفض انخفاضاً كبيراً، فبحلول 2045 ستكون الصين تعتمد على أكثر من 45% من مصادر الطاقة الخارجية (صليحة محمدي ، 2017، ص131)، وبذلك تنظر الصين إلى إفريقيا على أنها عنصر مركزي في نمو اقتصاد الصين وتطويره على المدى البعيد، وكل المؤهلات التي تمتلكها إفريقيا بوجود

مختلف مصادر الطاقة والكثافة السكانية المتزايدة والقوة الشرائية، مع الحاجة إلى بنية اقتصادية واجتماعية (صليحة محمدي ، 2017، ص132) ، وهذا ما تعمل الصين على تحقيقه للحفاظ على مكانتها في القارة.

#### خاتمة:

من خلال تطور العلاقات الاقتصادية الصينية الإفريقية خلال القرن الواحد والعشرون، سعت الصين إلى تغيير قواعد النظام الدولي، من الأحادية القطبية إلى عالم متعدد الأقطاب، تحترم فيه سيادة الدول، حيث أن المعاملات الاقتصادية الصينية الإفريقية استخدمت فيها الصين أسلوب القوة الناعمة في توطيد العلاقات الصينية الإفريقية، من خلال الأدوات الاقتصادية والدبلوماسية، وهذا كله يأتي في شكل مبادلات تجارية واستثمارات مختلفة، كما أن الصين تدافع عن القضايا العادلة والتحرر، و تستعمل أسلوب المصالح المشتركة بتطبيق قاعدة رابح رابح، وهي بذلك تلق الدعم والمساندة من الدول الإفريقية في المحافل الدولية، مع إمداد دول القارة بمعونات في مختلف المجالات، حيث ساهم هذا الأسلوب في دعم معدلات النمو في أغلب دول القارة وفي دولة الصين ذاتها.

كما أن وجود الصين في القارة يزيد المخاوف من استنزاف الخيرات الطبيعية للقارة، وهذا ما يجعل الدول الغربية وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية تلقي بالهمة على الصين باستعمار القارة بطرق غير تقليدية.

لكن الصين تتعامل بقاعدة رابح رابح ولا تتدخل في الشؤون الداخلية والسياسية للدول، ومن خلال برامجها وسياساتها التنموية في القارة السمراء تعمل على إحياء طريق الحرير التاريخي.

إن الصين تمتلك قدرات مادية وبشرية هائلة فهي تستحوذ على أغلب الاستثمارات والمبادلات التجارية في قارة إفريقيا، فرغم أن الجانب الإفريقي يستفيد من هذه الاستثمارات إلا أنه لا يستطيع منافسة العملاق الصيني، سواء تعلق الأمر بجانب التمويل أو الجانب التكنولوجي، وهذا يؤكد عدم صحة الفرضية الأولى. الفرضية الثانية مقبولة وصحيحة نسبياً حيث أن قاعدة رابح رابح أدت تحسين العلاقات الاقتصادية الصينية الإفريقية، لكنها تخدم الجانب الصيني أكثر من الجانب الإفريقي.

التغيرات الاقتصادية العالمية الأخيرة من جائحة كورونا إلى الحرب الروسية الأوكرانية وارتفاع أسعار الطاقة والمواد الغذائية، زادت من توطيد العلاقات وارتفاع حجم المبادلات والاستثمارات وهذا يثبت عدم صحة الفرضية الثالثة.

#### نتائج الدراسة:

- تعتبر الصين كشريك اقتصادي مهم لإفريقيا، كونها تقوم باستيراد الطاقة والمعادن من إفريقيا وتقوم بتصدير السلع المصنعة ذات تكنولوجيا مرتفعة وتكاليف عالية.
- تعتبر إفريقيا مصدر الثروات الطبيعية حيث تحتوي على أكثر من 30% من احتياطي الثروات الطبيعية والمعادن في العالم.

- الاستثمار الصيني في إفريقيا يشمل كل المجالات الحيوية من خدمات وبحث علمي ونقل وتكنولوجيا... إلخ إضافة إلى الاستثمار في المجال الطاقوي.
- الصين تقوم بمساعدة الدول الإفريقية عن طريق منح قروض ومساعدات ومنح، لكن هذا يعرض أكثر من 20 دولة إفريقية لخطر المديونية مستقبلاً.
- إن إحياء مشروع طريق الحرير، هو مشروع صيني من أجل توريد السلع الصينية لأفريقيا والحصول على الطاقة.

#### اقتراحات وتوصيات الدراسة:

- الصين تمتلك التكنولوجيا والمعدات والأموال والخبرة الفنية، أما إفريقيا فتتمتع بالتفوق في الثروات الطبيعية، والذي يربط الصين بإفريقيا هي المصلحة، ولابد على الدول الإفريقية أن تأخذ الحذر من التوسع الصيني الرهيب.
- لابد على الدول الإفريقية أن تتكفل في مجموعات اقتصادية، وأن تضع شروط أمام الاستثمارات الصينية لخدمة اقتصاديات دول القارة في التوظيف والتنمية.
- على الدول الإفريقية أن تكثف من حجم الاستثمارات خارج قطاع المحروقات والمعادن مثل الزراعة من أجل خلق اقتصاديات منتجة في المستقبل.
- لابد على الدول الإفريقية أن تحافظ على مصالحها الاقتصادية، مع وجود الصراع والتنافس بين الصين والولايات المتحدة الأمريكية في قارة إفريقيا من أجل الحصول على المعادن ومصادر الطاقة.

#### قائمة المراجع:

##### الكتب:

- أحمد أنور فاطمة الزهراء، (2022) آليات التواجد الصيني في القارة بين الفعالية والإخفاق، جامعة الإسكندرية، مصر، دط.
- سامي السيد أحمد، (2016) التنافس الأمريكي الصيني في إفريقيا بعد الحرب الباردة، بغداد، المركز العراقي للدراسات الإستراتيجية، ط1.
- وليد سليم عبد الحي، (2000) المكانة المستقبلية للصين في النظام الدولي خلال فترة 1978-2010، دط،

## مقالات:

- سعيدي سعيد، ( 2021) العلاقات الصينية الإفريقية من السياسة والاقتصاد، مقال نشر بمجلة الناقد للدراسات السياسية المجلد 5 العدد 2 .
- كلاع شريفة ، (نوفمبر 2017) البعد الطاقوي في الإستراتيجية الصينية تجاه إفريقيا، الخرطوم، جامعة إفريقيا العالمية، مركز البحوث والدراسات الإفريقية ، .
- لحسن الحسنائي، (دس) إستراتيجية الوجود الصيني في إفريقيا الديناميات والانعكاسات، مجلة إفريقيا والقوى الكبرى، جامعة الدار البيضاء، المغرب.
- محمدي صليحة ، (11 جويلية 2017) السياسة الصينية في قارة إفريقيا، توظيف القوة الناعمة لاستمالة القارة الإفريقية، المجلة الجزائرية للأمن والتنمية، العدد 11.

## رسائل ومذكرات:

- علي العطري،(2019-2020) أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، التوجهات الجديدة للسياسة الصينية تجاه إفريقيا منذ سنة 2000، جامعة الحاج لخضر باتنة، (غير منشورة)
- قط سميح، (2007/2008) الإستراتيجية الصينية في إفريقيا، فترة ما بعد الحرب الباردة، قطاع النفط أنموذجا، مذكرة ماجستير في العلوم لسياسية جامعة محمد خيضر، كلية الحقوق والعلوم السياسية، بسكرة، (غير منشورة) .

## عناوين إلكترونية:

- مؤسسة هيريتاج،(يناير 2013) مجموعة البيانات التي ترصد الاستثمارات الصينية حول دول العالم، (العنوان الإلكتروني <https://www.saspost.com/reason-for-chinese-investment> in africa/ بتاريخ: 2023/4/13 20:22
- مركز الناطور للدراسات والأبحاث، ( 18 أكتوبر 2019) مرتكزات النفوذ الصيني المتصاعد في شمال إفريقيا، على الرابط ( <https://www.naturcentrs.com/>): الاثنين 10 أبريل 2023
- من إعداد الباحث بناء على معطيات منقول من العنوان الإلكتروني ( <https://www.brookings.efrica-in-focus> 06/09/2018)، بتاريخ: 2023/4/13 23:44